الهيئات الكويتية تواصل مساعداتها الإنسانية للاجئين والنازحين

6

منذ 31 مارس 2014 إلى 31 مارس 2017

الصالح ردا على المويزري: صافي أرباح استثمارات هيئة الاستثمار 33 مليار دينار

- ياسر أبل: رأس مال بنك الائتمان الكويتي 3 مليارات دينار ولم يجر البنك أي عمليات استثمار فيه
- جار اعداد مشروع قانون الرهن العقاري بالتعاون مع البنك المركزي واتحاد المصارف

ربيع سكر

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح في رده على سؤال برلماني للنائب شعيب المويزري حصلت عليه " الوسط " أن صافي أرباح الاحتياطيات التي تستثمرها الهيئة العامة للاستثمار في السنوات المالية المنتهية منذ 31 مارس 2014 إلى 31 مارس 2017 تعادل مبلغ وقدره 32 مليار و 840 مليون دينار.

وعن الاشخاص المخولين بالسحب والتحويل المالي من الحسابات البنكية للدولة ومؤسساتها وهيئاتها خارج البلاد ، قال الوزير الصالح : انه طبقا للوائح المعمول بها ، فان زير المالية يقوم بإعطاء كامل الصلاحيات للعضو المنتدب لهيئة الاستثمار لتحديد مسؤوليات السحب و التحويل المالي من الحسابات البنكية .

وتابع الصالح : وعليه فهناك حدود لتوقيع مدير إدارة محاسبة الاستثمار والمدير التنفيذي لقطاع العمليات ، ويقوم العضو المنتدب بالتوقيع النهائي فيما يخص أي مبالغ سحب او تحويل، علما بأن كافة التحويلات المالية للهيئة العامة للاستثمار تتم من خلال نظام سويفت بعد اعتمادها من المخولين .

اما عن مقدار السحوبات او التحويلات ، فقال الصالح : تقوم الهيئة بالعديد من العمليات اليومية للعديد من الاستثمارات من خلال البنوك المختلفة وبالعملات المختلفة ، ولم يحدد السؤال أي بنك المراد إدراج السحوبات والتحويلات المالية منه وإليه.

وردا على سؤال آخر للنائب شعيب المويزري ، أكد وزير الدولة لشؤون الاسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر ابل ان بنك الائتمان الكويتي لم يجر اي عمليات استثمار في رأس المال المخصص له والمحدد في قانون رقم 30 لسنة 1965 والبالغ 3 مليارات دينار.

وقال أبل ان رأسمال البنك محدد بالقانون رقم 30 لسنة 1965 بانشاء البنك ومقداره 3 مليارات دينار مخصصة بالكامل للمستحقين وفقا لايداع القروض التي يلتزم بها البنك والمحددة بلوائح البنك تطبيقا للقانون.

ولفت الى ان الودائع بأجل لدى البنوك المحلية ومضمونة بكفاءة اداء هذه البنوك وتبلغ 1.067.000 د. ك ويتحقق بها الفوائد وفقا لاعلى المستويات المحددة بالبنوك والتي بدورها تخضع لاشراف ومتابعة بنك الكويت المركزي والثابت ان البنك يتقيد في ذلك بالقواعد والاصول الحاكمة للعمل المصرفي.

وأوضح ان «هذه الودائع لا تؤثر على اداء البنك بمهامه اذ يراعى فيها توافر السيولة المخصصة للالتزامات البنك وتبلغ هذه السيولة حاليا 1.078.389 د. ك وتجري عمليات الودائع لاجل بالاتصال من مسؤولي الاستثمار وتحقيق اعلى معدل للعائد المقرر والمدة المقترحة والتي تختلف وفقا لوقت الايداع ومقدارها الان 1.067.000 د. ك. وأكد ان البنك «لم يجر اي عمليات استثمار خلال المدة محل السؤال وعلى النحو السابق بيانه».

وردا على سؤال ثالث للنائب المويزري بشأن الرهن العقاري للسكن الخاص وما اذا تم تكليف بنك الائتمان بدراسة الموضوع، قال الوزير ابل : «يعتبر الاخذ بنظام الرهن العقاري من النظم المعمول بها عالميا وتسير ايجابا في تحرير العقاريات وتيسير سبل تداولها بيعا وشراء ولذلك كانت موضع الاهتمام والدراسة الوافية من الجهات ذات الخبرة بطبيعة التعامل في السوق العقاري المحلي على ضوء التجارب التي ثبت نجاحها في الدول الاخرى».

وتابع: بالنظر الى مدى النظام وعلى النحو المتقدم يتطلب للاخذ به توفير الدراسات ذات الصلة، وفي هذا الصدد تم تكليف بنك الائتمان الكويتي بهذه الدراسة وفقا للاختصاص المحول له بموجب المادة (4) من القانون رقم (30) لسنة 1965 بانشاء بنك الائتمان الكويتي.

وأوضح ان البنك بدأ بالفعل وضع دراسة الرهن العقاري ضمن الدراسة الخاصة باعادة هيكلة البنك للتمويل العقاري ومن بين الخيارات المطروحة للدراسة اصدار قانون الرهن العقاري. ولفت الى ان اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء قامت بتوجيه الى وزير الدولة لشؤون الاسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات للتنسيق مع كل من بنك الكويت المركزي وبنك الائتمان الكويتي بالتعاون مع اتحاد المصارف وسائر الجهات التي يرى الحاجة اليها لاعداد دراسة شاملة حول مشروع القانون المقترح ومازالت الدراسة جارية حى الان ولم تتبلور الصورة والى جانب ذلك قام البنك بتكليف مكتب استشاري عالمي بناء على موافقات الجهات ذات الصلة ولجنة اختيار البيوت الاستشارية ومازالت الدراسة في بدايتها.

وأوضح أبل أن العقد المبرم مع المكتب الاستشاري لدراسة الرهن العقاري ذكر ان المشروع يتكون من 4 مراحل رئيسية هي: المرحلة الاولى: تحديد الوضع الحالي للنظام الاسكاني واطار عمل الرهن العقاري وتطوير النموذج المالي وتخطيط السيناريوهات. المرحلة الثانية: تصميم اطار عمل الرهن العقاري الامثل وتقييم الاثار والقيام بلقاءات مع الجهات ذات الصلة سعيا للاجماع على الحل الامثل. المرحلة الثالثة: تطوير استراتيجية الاستثمار في بنك الائتمان الكويتي وتصميم اطار عمل الرهن العقاري واعداد خطة التواصل والتوعية. المرحلة الرابعة: اعداد خريطة الطريق الاستراتيجية لبنك الائتمان الكويتي وخريطة طريق حملة التوعية وصياغة مسودة مشروع قانون الرهن العقاري.

أنس الصالح

ياسر أبل

شعيب المويزري

صورة من رد الوزير الصالح عن الاستثمارات

متى سيتم التعامل مباشرة مع المستشفيات أسوة بباقي المكاتب الصحية في الخارج

حماد يسأل الحربي عن أسباب استمرار تعامل المكتب الصحي في ألمانيا مع وسيط إسرائيلي

سعدون حماد

وجه النائب سعدون حماد سؤالا الى وزير الصحة الدكتور جمال الحربي عن أسباب استمرار تعامل المكتب الصحي في المانيا مع شخص اسرائيلي للعمل كوسيط للمستشفيات والمراكز الصحية في المانيا .

وقال حماد في سؤاله : ما أسباب استمرار تعامل المكتب الصحي في المانيا مع وسطاء وبدون عقود لتمثيل المكتب الصحي في التعامل مع المستشفيات والمراكز الصحية ، وذلك رغم وجود فارق في الاسعار يتجاوز قيمته اكثر من ضعف القيمة الفعلية التي يتكلفها المريض لتلقي العلاج ، مما يشكل اضراراً وتعدياً على الأموال العامة للدولة ؟ و متى سيتم تعامل المكتب الصحي في المانيا مباشرة مع المستشفيات والمراكز الصحية اسوة بباقي المكاتب الصحية في الخارج ؟ و ما أسباب استمرار تعامل المكتب الصحي في المانيا مع شخص اسرائيلي للعمل كوسيط للمستشفيات والمراكز الصحية في المانيا ؟ ومتى سيتم وقف التعامل مع هذا الوسيط الاسرائيلي ؟

طلب تزويده بأعداد المعاقين المسجلين لدى الهيئة مع تصنيف إعاقتهم

العتيبي يسأل الصبيح عن مخالفات هيئة ذوي الإعاقة الواردة بتقرير لجنة الميزانيات

خالد العتيبي

وجه النائب خالد العتيبي سؤالا الى وزيرة الشؤون الاجتماعية و العمل هند الصبيح قال فيه : أثناء مناقشة هيئة ذوي الإعاقة ميزانياتها بلجنة الميزانيات والحساب الختامي اتضح وجود 24 ملاحظة رصدتها تقارير ديوان المحاسبة، وقد قيمت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في تقريرها الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بأنها جهة غير جادة في تسوية الملاحظات المسجلة عليها من قبل الديوان وفقا لكشف التسويات الوارد من ديوان المحاسبة بل و افاد التقرير تراجع جدية الهيئة في تسوية ملاحظاتها عن السنة السابقة و التي كانت وفق تقييم ديوان المحاسبة (جادة) وعليه يرجى الإجابة على الأسئلة التالية .

1. ما هي إجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال المخالفات التي وردت بتقرير لجنة الميزانيات عن العام الأخير لاسيما فيما يتعلق بالتالي:
- تحميل الميزانية بمصروفات تخص سنوات سابقة و التي بلغ اثرها 4 ملايين دينار ؟
- مخالفة ضوابط مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية فيما يتعلق بمكافآت للجان وفرق العمل .
- عدم قيام الهيئة بحصر مستحقاتها عندما تقوم بخفض رواتب المعاقين و السائقين والخدم و الأمهات اللاتي يرعين المعاقين عند تخفيض درجة اعاقتهم أو وفاتهم .
- مخالفة الهيئة للضوابط المنظمة لدعم الخدمات التعليمية و التأهيلية ودعمها لجمعيات نفع عام لا ينطبق عليها الوصف القانوني كونها جمعيات تحت الاشهار .

2. ما عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس الأعلى للمعاقين سنوياً في اخر ثلاث سنوات ، وهل التزمت الوزيرة بما تعهدت به امام اللجنة كتابة وشفاهة من ان المجلس سيجتمع اجتماعا واحدا شهريا على الأقل .

3. يرجى تزويدي بأعداد المعاقين المسجلين لدى الهيئة مع تصنيف اعاقتهم و الخدمات المقدمة لهم و الحالات التي تغيرت مخصصاتهم المالية بعد ان خفضت الهيئة شدة اعاقتهم .

4. ذكرت الوزيرة في احدى تصريحاتها للصحف ان ملفات المعاقين كانت مبعثرة ومتناثرة على مكاتب الموظفين داخل أروقة الهيئة دون حصر مما تسبب في ضياع بعضها أو سرقته، هل اجرت الوزيرة تحقيقا او أبلغت الجهات المسؤولة عن ذلك، يرجى تزويدي بالمستندات والوثائق الدالة على ذلك و القرارات التي اتخذتها الوزارة حيال ذلك.

5. ما هي الأسباب اتي دعت الهيئة الى عدم الالتزام بالقواعد المنظمة لنظم الشراء فيما يخص الأجهزة التعويضية للمعاقين ، فضلا عن تجاوزها للرقابة المسبقة لديوان المحاسبة التي نص عليها القانون بعد ان دأبت الهيئة على التعاقد المباشر دون ابرام عقود أو الحصول على موافقات مسبقة من الجهات الرقابية .

6. ما هي الأسباب التي دعت الهيئة الى صرف دعم لعدد من المدارس غير المرخصة من قبل وزارة التربية لاستقبال المعاقين ، وما هي الأسباب التي جعلت الهيئة تتجاهل تسوية هذه المخالفة حتى الان ؟

7. ما هي الأسباب التي دعت الهيئة الى الاستعانة بموظفين غير كويتيين دون موافقة مجلس الخدمة المدنية على اشراكهم في اللجان ومنها اللجان الطبية؟

8. ما هي خطة الهيئة تجاه المشاريع الانشائية للسنوات القادمة، يرجى تزويدي بالمخطط الزمني لتلك الخطة، موضحا ما تم إنجازه و الأسباب التي أدت الى تأخير الإنجاز على الرغم من وجود الميزانية المخصصة لذلك.

9. ما هي الأسباب التي دعت الهيئة الى تدني الصرف على بعض المشاريع الانشائية المقررة لتحقيق الأهداف الواردة بالخطة الإنمائية للدولة التي وافق عليها المجلس في وقت سابق؟

إيرادات المؤسسة 93 مليون دينار والمصروفات 50 مليون دينار

مؤسسة الموانئ تحقق أرباحا قيمتها 43 مليون دينار في السنة المالية 2016-2017

ربيع سكر

كشف مشروع قانون الحساب الختامي لمؤسسة الموانئ الكويتية للسنة المالية المنتهية 2016–2017 عن تحقيق المؤسسة أرباحا قيمتها نحو 43 مليون دينار ، بزيادة 29 مليون دينار عن المقدر في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2017 ، وبزيادة نحو 12 مليون دينار عن أرباح المؤسسة في السنة المالية قبل الماضية 2015 / 2016 والتي بلغت 31 مليون دينار.

وأوضح مشروع القانون الذي أحالته الحكومة لمجلس الأمة وتسلمته حديثا لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية وحصلت عليه «الوسط» أن مؤسسة الموانئ الكويتية ستحتفظ بأرباحها طبقا للمادة 15 من قانون انشاء المؤسسة رقم 133 لسنة 1977 .

واوضح مشروع القانون أن إيرادات المؤسسة في السنة المالية المنتهية 2016–2017 بلغت نحو 93 مليون دينار بزيادة 17 مليون دينار عن المقدر ، و بزيادة 6 ملايين عن السنة المالية قبل الماضية 2015 / 2016 .

وتوزعت الإيرادات كالتالي : إيرادات الحمولة 69 مليون دينار ، إيرادات ملاحية 7 ملايين و 800 الف دينار ، وايرادات خدمات 8 ملايين دينار ، و إيرادات متنوعة 8 ملايين دينار. فيما بلغت مصروفات مؤسسة الموانئ الكويتية في السنة المالية المنتهية 2016–2017 نحو 50 مليون دينار بتراجع قيمته 12 مليون دينار عن المقدر وبتراجع قيمته 6 ملايين دينار عن مصروفات السنة المالية قبل الماضية . وتوزعت المصروفات كالتالي : المرتبات 29 مليون دينار بتراجع 5 ملايين دينار عن المقدر و المصروفات العامة بلغت 21 مليون دينار بتراجع 7 ملايين دينار عن المقدر .

خلال 7 أشهر فقط

الصبيح : تحصيل 3 ملايين دينار من الشركات المخالفة لقرارات نسب العمالة الوطنية

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة الشؤون الاقتصادية هند الصبيح ردا على سؤال برلماني أن أسباب تأخير تطبيق الإجراءات المعمول بها على الشركات غير المستوفية لنسب العمالة الوطنية في القطاع الخاص يعود إلى بعض المعوقات الفنية بالحاسب الآلي خلال فترة فصل الهيئة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتم تلافي تلك المعوقات.

واضافت إجمالي مبالغ الرسوم التي تم تحصيلها من الشركات المخالفة لقرارات مجلس الوزراء بشأن نسب العمالة الوطنية في القطاع الخاص بلغت 3 ملايين و 457 ألف دينار منذ 1 يناير 2017 إلى 20 يوليو 2017 ، مشيرة إلى أنه لا يوجد أوجه صرف لتلك الرسوم حيث أنها تدخل ضمن الميزانية العامة للدولة.

واوضحت الصبيح أنه لم يصدر قرار جديد يحدد نسب العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية لعام 2017 في ظل وجود أكثر من 20 ألف مواطن باحث عن عمل ، لافتة الى أن مجلس الوزراء هو الجهة المنوطة بها اصدار قرارات نسب العمالة الوطنية مشيرة إلى أن الآلية المتبعة لتطبيق قرارات نسب العمالة تتمثل في برمجة النسب المحددة بقرارات مجلس الوزراء بنظام الحاسب الآلي بالهيئة وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي، ومن ثم يتم تطبيق الاجراءات المعمول بها على الشركات غير المستوفية لتلك النسب.

اما عن الشركات المخالفة لقرارات العمال الوطنية في القطاع الخاص فلا يسمح لها بدخول المناقصات ، وتجدر الإشارة الى أن شهادة استيفاء نسب العمال الوطنية لا تصدر لأي شركة غير ملتزمة بتلك النسب حتى وان تم تحصيل الرسوم الإضافية منها ولا يسمح لها بدخول المناقصات.

أما فيما يتعلق بأن النظام الآلي الخاص بتطبيق نسب العمالة الوطنية لا يتوافق مع القرارات الصادرة ، فانه اثناء فصل الهيئة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تبين وجود بعض المعوقات الفنية بالحاسب الآلي من قبل الشركة المتعاقد معها ، وتم تلافي في هذه المعوقات.

اما عن مبررات تجديد إذن العمل بشكل دوري للعمالة الوافدة ، فان الهيئة تقوم بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 613 لسنة 2015 الذي ألزم المواطنين المستفيدين من برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة باستخراج إذن عمل للحد من ظاهرة التعيين الوهمي .

أما بشأن زيادة رسوم تجديد إذن العمل من دينارين الى 60 دينار ، فلا أساس له من الصحة، علما بأن الرسوم المقررة لتجديد إذن العمل في الوقت الراهن هي 10 دنانير فقط.

هند الصبيح